



مركز بروكنجز الدوحة  
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

أغسطس 2015

# المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟

تشارلز ليستر

**B** | Foreign Policy  
at BROOKINGS

# المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟\*

تشارلز ليستر

**B** | Foreign Policy  
at BROOKINGS

\*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

# BROOKINGS

## ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

[www.brookings.edu](http://www.brookings.edu)

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

# المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟

تشارلز ليستر<sup>1</sup>

## هل هو تهديدٌ غير مسبوق؟

في منتصف العام 2012، إلى 6,000 مقاتل في أغسطس 2013، حتى بلغ عددهم بحسب التقديرات 22,000 مقاتل في أوائل العام 2015.<sup>6</sup> كما ويسافر المقاتلون الأجانب على نحوٍ متزايد برفقة آخرين ممن يقومون بتأدية أدوار "مدنية" ضمن سياقٍ جهادي، بمن فيهم نساءً وأطفال.

لقد شهدت دول المنطقة أكبر تنقلاتٍ للمقاتلين الأجانب، إذ بلغ عدد المقاتلين من تونس 3,000، ومن السعودية 2,500، ومن الأردن 1,500، وكلهم سافروا للقتال في سوريا والعراق. وكما هو موضح في الرسمين البيانيين (1 و2)، شهدت عدة دول أوروبية غربية أيضاً تدفقات ملحوظة إلى الخارج، بما في ذلك فرنسا (1,550 مقاتل)، والمملكة المتحدة وألمانيا (700 مقاتل لكل منهما). وأشار مسؤولون في الاستخبارات، لم تُذكر أسماءهم، في أبريل 2015، أن عدد المقاتلين البريطانيين كان على الأرجح أكبر من ذلك بكثير، أي حوالي 1,600 مقاتل.<sup>7</sup> وقد شهدت الدول الأوروبية الأصغر معدلات مرتفعة بالمقارنة بعدد السكان، مثل بلجيكا (39 مقاتل في المليون)، والسويد (31)، والنرويج (28) والدنمارك (27). وعلى النقيض من ذلك، لم يسافر من الولايات المتحدة البعيدة سوى حوالي 200 أمريكي فقط - أي بنسبة 0,6 لكل مليون شخص.<sup>8</sup>

وبالرغم من هذا التباين في الأرقام، فإن حجم قضية المقاتلين الأجانب يمثل تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي على مستوى السياسات. ففي أوروبا على وجه الخصوص، من المرجح أن يشكّل الدور الناشط للمئات أو الآلاف من المواطنين في الجهاد

في أبريل 2015، قدّرت الأمم المتحدة أن ما لا يقل عن 22,000 مقاتل أجنبي من 100 دولة قد انضموا إلى الجهاد في سوريا والعراق، بمن فيهم حوالي 4,000 مقاتل من أوروبا الغربية.<sup>2</sup> ولو أخذنا بالاعتبار احتمال وجود أفرادٍ غير مسجلين، فإن العدد سيكون أقرب إلى 30,000 مقاتل. وقد أثبتت سوريا على وجه الخصوص أنها أهم بلدٍ جاذبٍ "وحاشدٍ للإسلاميين والجهاديين خلال السنوات العشرة أو العشرين الماضية... يفوق عدد الأفراد من أوروبا الذين يتم حشدهم عن عدد الأشخاص الذين حُشدوا خلال جميع الصراعات الأجنبية الأخرى التي نشبت على مدى السنوات العشرين الماضية مجتمعة".<sup>3</sup>

يختلف المقاتلون الأجانب عن المرتزقة، الذين يقاتلون في الخارج نيابة عن حكوماتٍ أو هيئاتٍ ممولة تمويلاً خاصاً. وهم، وفقاً لتعريف ديفيد ماليت، "ليسوا من مواطني دول الصراع وينضمون إلى التمرد أثناء الصراعات الأهلية". وقد لعب المقاتلون الأجانب دوراً في الصراعات منذ العصور القديمة.<sup>4</sup> غير أن أعدادهم ومعدل تدفقهم إلى سوريا والعراق منذ العام 2011 لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. وأقرب شيء يعادل ذلك هو ما حصل أثناء الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفياتي، الذي اجتذب حوالي 20,000 مقاتل أجنبي على مدى 12 عاماً (1980-1992).<sup>5</sup> ومع تصاعد حدة الصراع السوري، ازداد إجمالي تدفق المقاتلين الأجانب من 700 - 1,400

<sup>1</sup> تشارلز ليستر، زميل زائر في مركز بروكنجز الدوحة، ومؤلف الكتاب الذي سيصدر قريباً بعنوان:

The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency. يشكر تشارلز ليستر كل من ريتشارد باريت، وآرون زيلين، وتوماس هيجاهام، وبيتر نيومان، وبيتر نيسر على الأبحاث والدراسات التي قاموا بها حول ظاهرة المقاتلين الأجانب والتي أثرت إلى حد كبير على هذه الورقة. ويود أيضاً أن يشكر خبراء مكافحة التطرف وإعادة دمج المقاتلين الأجانب الآخرين الذين تحدث إليهم لإتمام هذه الورقة. أخيراً، يعرب المؤلف عن امتنانه لفريق عمل مركز بروكنجز الدوحة، ويخص بالذكر سلمان شيخ، مدير المركز؛ سلطان بركات، مدير الأبحاث، بالإضافة إلى فيتوريا فيدرتشي، باحثة مساعدة أولى، التي قدمت ملاحظاتها التحريرية البناءة حرصاً منها على المحافظة على وضوح الورقة ودقتها.

<sup>2</sup> مايكل نيكولاس، "Syria, Iraq a 'finishing school' for foreign fighters: U.N. report"، رويترز، 31 مارس 2015.

<sup>3</sup> <http://www.reuters.com/article/2015/03/31/us-mideast-crisis-islamic-state-un-idUSKBN0MR2NP20150331>؛ بيتر نيومان،

"Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in 1980s"، المركز الدولي لدراسة التطرف، 26

يناير 2015، <http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-1980s/>.

<sup>4</sup> إيلا فاي، 30، CBS News، "At least 500 Europeans fighting with Syria rebels, study finds, stoking radicalization fears"، 2013،

<http://www.cbsnews.com/news/at-least-500-europeans-fighting-with-syria-rebels-study-finds-stoking-radicalization-fears/>

<sup>5</sup> ديفيد ماليت، Foreign Fighters: Transnational Identity in Civil Conflicts، (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 2013)، 9.

<sup>6</sup> توماس هيجاهام، "The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad"، إنترناشيونال سكيوريتي 35، رقم 3 (شتاء 2010/11): 61.

<sup>7</sup> إدون بكر، وكريستوف بولسن، وإيفا إنتنمن، "Dealing with European Foreign Fighters in Syria: Governance Challenges & Legal Implications"، ورقة بحثية، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، ديسمبر 2013،

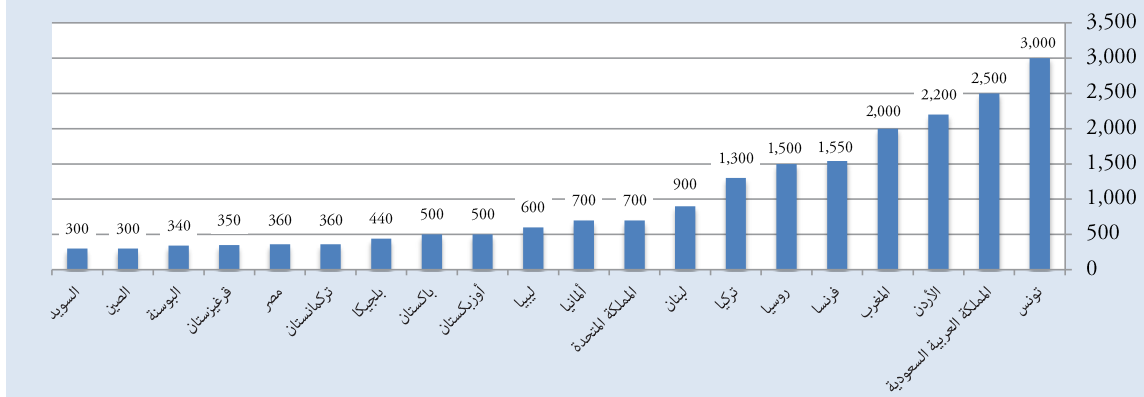
<http://www.icct.nl/download/file/ICCT-Bakker-Paulussen-Entenmann-Dealing-With-European-Foreign-Fighters-in-Syria.pdf>

<sup>8</sup> ريتشارد كرابج، "Twice as many UK jihadists as police thought, officials say"، ذا صندي تايمز، 19 أبريل 2015،

[http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/uk\\_news/National/Terrorism/article1546017.ece](http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/uk_news/National/Terrorism/article1546017.ece)

<sup>9</sup> أُجريت الحسابات باستخدام بيانات الرسم البياني.

الرسم البياني 1: أكبر 20 مصدر للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق



البيانات مأخوذة من أرقام حكومية رسمية ومن مصادر حكومية غير معلن عنها ذكرت في: المركز الدولي لدراسة التطرف، الأمم المتحدة، مجموعة صوفان، دي فيلت، بي بي سي، ذا صندي تايمز، رويترز، لو موند، فرنسا 24، RFE-RL، لوفبر، حريات.

أشارت التحليلات الإحصائية المستندة على بيانات تاريخية - كتلك التي يقدمها هيجاهامر إلى أن ما يزيد عن 11 بالمئة من المقاتلين العائدين سوف يشكلون تهديداً إرهابياً عقب عودتهم إلى أوطانهم.<sup>13</sup> ويقول هيجاهامر: "إن معدل حدوث ارتدادات سلبية يتفاوت بشكل كبير بين الصراعات، لذلك لا يمكننا تعميم متوسطات الصراعات على حالات فردية مثل سوريا"، كما تشير دراساته الأولية لحالة الصراع السوري إلى أن واحداً فقط من كل 200-300 من المقاتلين العائدين قد شكل تهديداً.<sup>14</sup>

وبالتالي، فعندما تقول المخابرات الفرنسية إن 266 مقاتلاً أجنبياً قد عادوا من سوريا والعراق، يمكن أن يختلف تقييم التهديد بشكل كبير.<sup>15</sup> ولو استندنا إلى نسبة 11 بالمئة، المذكورة أعلاه، للارتدادات السلبية من صراعات غير محددة، فإن 266 من المقاتلين العائدين يمكن أن يترتب عليهم 29 تهديداً محتملاً. واستناداً إلى تحليل هيجاهامر حول الحالة السورية بصورة محددة، قد يؤدي هذا العدد إلى تهديد واحد فقط.

وعليه، فإن السؤال التالي يطرح نفسه: هل الجهاد في سوريا والعراق يمثل حالة فريدة من نوعها؟ وهل سيعود هذا العدد من المقاتلين الأجانب إلى بلادهم؟ وإذا ما عادوا بالفعل، فهل سيشكلون تهديداً بالتأكيد، إن الدافع الأيديولوجي للمشاركة في الجهاد في سوريا هو دافع قوي. فعلى سبيل المثال، يؤمن

المسلح في سوريا والعراق "تهديداً أمنياً كبيراً".<sup>9</sup> وفي هذا السياق، اقترح خبراء مختصون في قضية المقاتلين الأجانب، مثل توماس هيجاهامر، أن "سوريا سوف تطيل مشكلة الإرهاب الجهادي في أوروبا لمدة 20 عاماً"، معتبراً أن وقوع هجوم من قبل أحد المقاتلين الأجانب العائدين أمراً "لا مفر منه تقريباً".<sup>10</sup>

لقد ضربت هذه "القنبلة الموقوتة" - بحسب وصف وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس لهذه القضية، أوروبا يوم 24 مايو 2014، عندما أقدم المقاتل الفرنسي العائد، مهدي موشي، على قتل أربعة أشخاص في المتحف اليهودي في بروكسل. لقد أمضى موشي عاماً واحداً يقاتل في سوريا إلى جانب مسلحين على صلة بالدولة الإسلامية قبل عودته إلى أوروبا.<sup>11</sup> وعاد مقاتل فرنسي الجنسية اسمه إبراهيم بودينا إلى فرنسا، بعد أن شارك في القتال إلى جانب الدولة الإسلامية في سوريا، عن طريق اليونان في يناير 2014، واعتقل سراً في شهر فبراير في منطقة كوت دازور الفرنسية حينما كان يخطط لشن هجوم باستعمال مواد شديدة الانفجار بحسب التقارير.<sup>12</sup> ويُشار إلى العديد من المؤامرات المماثلة الأخرى التي تورط فيها عدد من المقاتلين العائدين والتي تم كشفها وإحباطها في الغرب.

ورغم أن هذا التهديد المحتمل الذي يمثله المقاتلون العائدون حقيقي بالفعل، فيجب ألا يُبالغ فيه مبالغة شديدة. لقد

<sup>9</sup> مجلس الاتحاد الأوروبي، "The challenge of foreign fighters and the EU's response"، 9 أكتوبر 2014، [http://www.consilium.europa.eu/en/policies/pdf/factsheet\\_foreign-fighters\\_en\\_pdf](http://www.consilium.europa.eu/en/policies/pdf/factsheet_foreign-fighters_en_pdf)

<sup>10</sup> فرانك جاردنر، "Europe could feel the backlash from jihadist conflicts"، BBC، 30 نوفمبر 2013، <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-25155188>

<sup>11</sup> "Brussels Jewish Museum killings: Suspect 'admitted attack'" BBC، 1 يونيو 2014، <http://www.bbc.com/news/world-europe-27654505>

<sup>12</sup> بول كروكشانك، "Raid on ISIS suspect in the French Riviera"، CNN، 28 أغسطس 2014، <http://edition.cnn.com/2014/08/28/world/europe/france-suspected-isis-link>

<sup>13</sup> توماس هيجاهامر، "Should I Stay or Should I Go? Explaining Variation in Western Jihadists' Choice between Domestic and Foreign Fighting"، أمريكان بوليتيكال ساينس ريفيو 107، رقم 1 (فبراير 2013): 1-15.

<sup>14</sup> توماس هيجاهامر وبتن نسي، "Assessing Islamic State's Commitment to Attacking the West"، برسبيكتف أون ترورزم، (ستصدر قريباً).  
<sup>15</sup> "Quatre-vingts jihadistes français ont été tués en Irak ou en Syrie"، ليبريشن، 9 فبراير 2015، [http://www.liberation.fr/monde/2015/02/09/quatre-vingt-jihadistes-francais-ont-ete-tues-en-irak-ou-en-syrie\\_1198754](http://www.liberation.fr/monde/2015/02/09/quatre-vingt-jihadistes-francais-ont-ete-tues-en-irak-ou-en-syrie_1198754)

العديد من الجهاديين أن النبي عيسى بن مريم سوف يعود إلى الأرض عند المنارة البيضاء في المسجد الأموي بدمشق قبل نهاية العام.<sup>16</sup>

كذلك وجد جهاديون تفسيراً لحديث آخر حيث تنبأ النبي محمد أن ثلاثة جيوش ستظهر في آخر الزمن؛ جيش في الشام، وجيش في اليمن، وجيش في العراق. وعندما سأل أحد الصحابة النبي محمد أن يختار له جيشاً كي ينضم إليه لو عاش ليرى ذلك اليوم - كما يزعم العديد من الجهاديين -، فقال له النبي أن يذهب إلى الشام فهي خيرة أرض الله.<sup>17</sup>

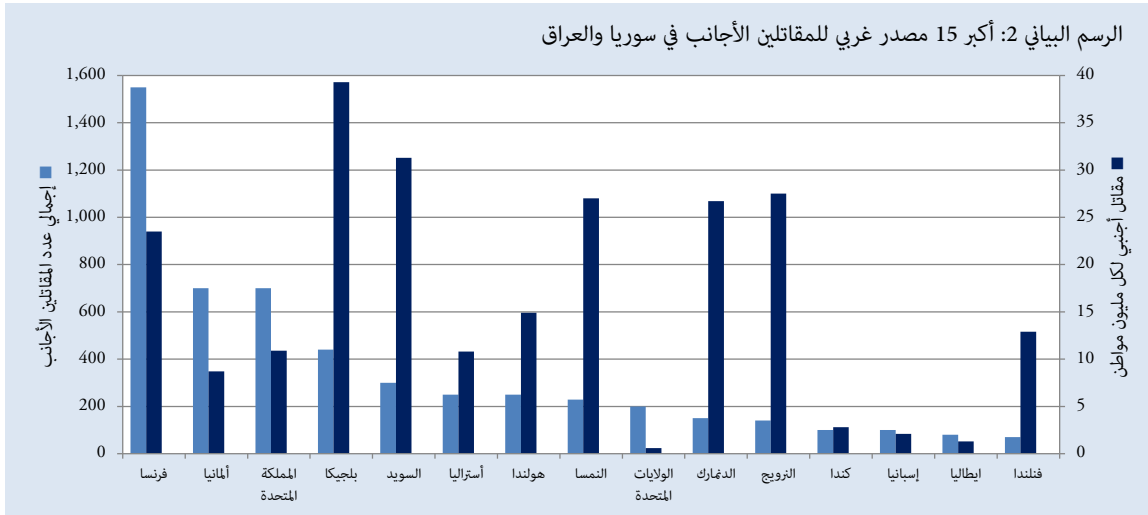
وطالما أن الصراع مستمر في سوريا، يبدو ممكناً أن المقاتلين ممن لهم دوافع أيديولوجية سيظلون أكثر التزاماً بالبقاء من أجل القتال في تلك الساحات، بدلاً من عودتهم للتخطيط لهجمات في بلادهم. ومع ذلك، فإن وحشية الصراع الناشب واستمرار العداوات بين المجموعات الإسلامية المقاتلة قد أوجدت شعوراً بخيبة الأمل لديهم، مما يجعل العودة سيناريو معقولاً بالنسبة للبعض.

وبالرغم من عدم حدوث أي هجوم إرهابي ناجح من قبل المقاتلين الأجانب الذين شاركوا في الصراع خلال السنوات 2003-2011 في العراق، إلا أن معدل تدفق المقاتلين اللاحق إلى سوريا رفع من التهديد المحتمل.<sup>18</sup> فاشترك مقاتل أجنبي واحد ضمن خلية إرهابية يزيد، إحصائياً، من احتمال تنفيذ هجوم ناجح والتسبب في الوفيات - وهي ظاهرة تعرف باسم "تأثير المحارب القديم".<sup>19</sup>

وفي حين اعتمدت الدولة الإسلامية حتى الآن على إلهام ما يُسمى بـ "الذئاب المنفردة" لتنفيذ هجمات "محلية"، تشير التقارير إلى أن القاعدة قد حاولت إنشاء البنية التحتية الداخلية لذلك في سوريا - والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة اسم "جماعة خراسان"، من أجل تنسيق المؤامرات ضد أهداف في الغرب.<sup>20</sup> إن استهداف الغارات الجوية الأمريكية لأهداف تابعة لتنظيم القاعدة في سوريا بشكل متكرر قد يشجّع مثل هذه الخطط، مما يجعل مسألة التعامل مع عودة المقاتلين الأجانب أمراً ملحاً أكثر فأكثر.

مع عودة المقاتلين الأجانب إلى ديارهم، ينتقل عبء المسؤولية إلى حكومة البلد الذي يعودون إليه لتحديد الاستجابات الأكثر فعالية لهذه المسألة. فمن الناحية المثالية، سيتم التعامل مع كل عائد كحالة خاصة. ومع أن التحليلات الإحصائية تشير إلى أن أغلبية كبيرة من المقاتلين الأجانب العائدين من غير المرجح أن تكون لديهم نوايا عدوانية، إلا أن حجم القضية المتعلقة بالصراع في سوريا قد شجع على تكوين رد فعل أمني للتعامل مع المشكلة. وكان ذلك صحيحاً بشكل خاص في أوروبا، حيث يبدو التهديد المحتمل أكبر مما هو عليه في الدول الأبعد كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

وعموماً، لقد تبنت الدول الغربية أساليب للتعامل مع المقاتلين الأجانب تنقسم في الغالب إلى نوعين: "متشددة" أو "ليبرالية". ومحلياً، يمكن أن تترتب على هذا الخلل في السياسة تداعيات خطيرة، خاصة عندما يتجاهل تحقيق الأهداف الأمنية على المدى القريب القضايا الأخرى طويلة الأجل،



البيانات مأخوذة من أرقام ومصادر حكومية، وقد ورد ذكرها في كلٍ من: المركز الدولي لدراسة التطرف، الأمم المتحدة، دي فيلت، مجموعة صوفان، ذا صندي تايمز، لو موند، ذي لوكال (النرويج).

<sup>16</sup> صحيح مسلم 41.7015.

<sup>17</sup> الإمام أحمد 4.110، أبو داود 2483.

<sup>18</sup> تيون فان دونجن، "Foreign fighters in Syria: a terrorist threat to Europe"، معهد أسبن إيطاليا، 11 أبريل 2013، <https://www.aspeninstitute.it/aspenia-online/article/foreign-fighters-syria-terrorist-threat-europe>

<sup>19</sup> هيجهامر، "Should I Stay or Should I Go؟"

<sup>20</sup> جوش هالداي وفكرام دود، "Airport security stepped up in Britain over bomb plot fears"، ذا جارديان، 3 يوليو 2014، <http://www.theguardian.com/uk-news/2014/jul/02/airport-security-stepped-up-al-qaida-bomb-plot>

مثل الاندماج الاجتماعي، والتماسك المجتمعي، والعلاقات بين الدولة والمواطن. وفي حين أن للسياسة المتشددة (التجريم) أو الليبرالية (إعادة التأهيل وإعادة الدمج) مزاياها وعيوبها، إلا أنه لا بد أن تكون الدول قادرة على مزج كلا الأسلوبين ضمن استراتيجيات أكثر شمولاً لإدارة هذه المسألة المعقدة.

### مواجهة التهديدات (السياسات المتشددة)

إن عودة المقاتلين الأجانب ممن يحملون نوايا عداوية يمكن أن تشكل تهديدات أمنية متباينة، بما في ذلك إعطاء تعليمات لتنفيذ أعمال إرهابية أو تنسيق خطط منظمة في هذا المجال، أو حتى تنفيذ هجمات فردية من النوع المسمى بـ "الذنب المنفرد"، أو التأثير على الشبكات المتطرفة المحلية أو تقديم الدعم لها.

كما أن من المحتمل أن يعاني المقاتلون الأجانب العائدون أعراضاً نفسية تُعرف باضطراب ما بعد الصدمة، مثل عدم القدرة على التنبؤ السلوكي، وعدم الاستقرار العاطفي، فضلاً عن "الضرر المعنوي" الذي قد "يؤدي بهم إلى التشكيك في الصورة الأخلاقية المنطبعة في ذهنهم بشأن العالم ... ويجعلهم يشعرون بتعرضهم للخيانة من قبل المجتمع".<sup>21</sup>

إن التهديدات المحتملة وأعداد المقاتلين الأجانب غير المسبوقة قد شجعت العديد من الدول الغربية على تبني استراتيجيات متشددة تهدف إلى مواجهة التهديدات بصورة مباشرة. فالمعدل الاستثنائي للتدفقات إلى الخارج وسهولة سفر الأوروبيين إلى سوريا - (غالباً من خلال استغلال نظام الشنغن للسفر غير المباشر وغير المثير للشكوك) وضعا أمام أجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية تحديات لا يمكن التغلب عليها في ما يتعلق بتحديد هوية جميع المقاتلين الأجانب. ولتوضيح هذا التحدي، أعلن الانترنتبول في أواخر شهر مايو 2015 أنه قد تم تحديد 4,000 من المقاتلين الأجانب، وهو رقم لا يمثل أكثر من 18 بالمئة من إجمالي التقديرات لعدد هؤلاء المقاتلين.<sup>22</sup> هذا الأمر جعل من تطبيق سياسات "الملاحقة والمحكمة" الشاملة للجميع دون تمييز الخيار الأسهل والمفضل.

في معظم أنحاء أوروبا الغربية، أدخلت الحكومات تشريعات تتعلق بالإرهاب أكثر قمعاً، وذلك لمواجهة التطرف والتعامل مع التهديد المحتمل الذي تشكله عودة المقاتلين الأجانب. وتشمل هذه التشريعات تعزيز صلاحيات النيابة العامة،

وتوسيع نطاق تدابير تسليم الأفراد إلى بلدانهم الأصلية، وإلغاء وثائق السفر، وزيادة صلاحيات الاستخبارات للمراقبة، إلى جانب تجريم السفر إلى مناطق الصراع الخارجية. وشملت التدابير المعتمدة حديثاً في المملكة المتحدة وهولندا وألمانيا والنمسا وفرنسا، وأماكن أخرى، التعامل مع المقاتلين الأجانب كقضية أمنية - سواء في ما يتعلق بالمغادرة إلى الخارج أو العودة. وتُعد الاستجابة البريطانية في هذا الشأن مثلاً مناسباً بشكل خاص.

ففي المملكة المتحدة، تتيح المادة 40 من قانون الجنسية البريطانية لسنة 1981 للسلطات منذ وقت وعلى نطاق محدود إمكانية سحب جوازات السفر من المواطنين ذوي الجنسية المزدوجة. وفي ظل ظروف معينة مهمة، يمكن لهذا الإجراء أن يجعل المرء بلا جنسية، إذا كان ذلك الإجراء "يؤدي لخدمة الصالح العام". وعلاوة على ذلك، فإن الامتياز الملكي يفوض وزير الداخلية صلاحيات رفض منح جوازات السفر أو سحبها، عندما يُعتبر ذلك محققاً للمصلحة الوطنية. ومنذ الارتفاع الكبير والمفاجئ لأعداد المقاتلين الأجانب الوافدين إلى سوريا بدءاً من العام 2013، تم استخدام هذا الامتياز الملكي 29 مرة.<sup>23</sup> وعلاوة على ذلك، فإن المادة 66 من قانون الهجرة الجديد لسنة 2014 جعلت من الممكن من الناحية القانونية تحويل مواطنين إلى عديمي الجنسية إذا ثبت عليهم القيام بأنشطة "ذات ضرر خطير" وهناك "أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن بوسعهم اكتساب جنسية أخرى".<sup>24</sup>

وفي الوقت الذي استمر فيه ارتفاع عدد المقاتلين الأجانب الوافدين خلال العام 2014، وضعت الحكومة البريطانية قانون مكافحة الإرهاب والأمن، الذي حصل على موافقة ملكية في 12 فبراير 2015. ومن بين أمور أخرى، يسعى القانون إلى "تعطيل قدرة الناس على السفر إلى الخارج للمشاركة في أعمال إرهابية ومن ثم العودة إلى المملكة المتحدة".<sup>25</sup> أما قانون 2015، فيسمح بحجز جوازات السفر بشكل مؤقت، حيث يمكن بموجبه حجز جوازات ووثائق السفر لمدة 14 يوماً من مزدوجي الجنسية في المنافذ الحدودية للمملكة المتحدة عند الاشتباه بأنشطة تتعلق بالإرهاب. ويمكن تمديد الحجز إلى 30 يوماً بعد ذلك عن طريق طلب للمحكمة. من ناحية أخرى، تمّ طرح أوامر الاستثناء المؤقت للمواطنين البريطانيين ليس إلا. وتسمح هذه الأوامر للسلطات بإلغاء جوازات السفر ووضع الإرهابيين المشتبه بهم فوراً على قوائم الممنوعين من

<sup>21</sup> راشيل برجز وتانيا سلفرمان، "Western Foreign Fighters: Innovations in Responding to the Threat"، معهد الحوار الاستراتيجي، 12 نوفمبر 2014، [http://www.strategicdialogue.org/ISD/2784\\_Western\\_foreign\\_fighters\\_V7\\_WEB.pdf](http://www.strategicdialogue.org/ISD/2784_Western_foreign_fighters_V7_WEB.pdf), 37-39.

<sup>22</sup> جورج ستوك، "Statement before the United Nations Security Council Ministerial Briefing on Foreign Terrorist Fighters"، (خطاب، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 29 مايو 2015).

<sup>23</sup> تريزا ماي، "On counter-terrorism"، (خطاب، المعهد الملكي للخدمات المتحدة، وايتهول، لندن، 24 نوفمبر 2014).

<sup>24</sup> ميلاني جوار، "Deprivation of British citizenship and withdrawal of passport facilities"، مكتبة مجلس العموم البريطاني، 30 يناير 2015، <http://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/SN06820>

<sup>25</sup> "Counter-Terrorism and Security Act 2015"، المملكة المتحدة، وزارة الداخلية، 12 فبراير 2015،

<http://services.parliament.uk/bills/2014-15/counterterrorismmandsecurity.html>



السفر الجوي محلياً ودولياً.<sup>26</sup> ويبدو هذا الإجراء كمحاولة لبسط السيطرة على الرعايا البريطانيين الموجودين خارج المملكة المتحدة، الذين ينبغي عليهم بموجب أمر الاستثناء - يقتصر غيابهم على مدة عامين - الحصول على إذن من الحكومة بالعودة إلى ديارهم.

إن هذه السياسات المتشددة والقمعية تثبط إلى حد كبير المقاتلين الأجانب الساخطين الذين يريدون العودة إلى ديارهم. وفي هذا السياق، علّق أحد المقاتلين البريطانيين على ذلك قائلاً: "لقد انقلب الجهاد كله رأساً على عقب [بالنسبة لي]... فالمسلمون يقاتلون المسلمين - وأنا لم آت من أجل ذلك".<sup>27</sup> إن هذا الاستياء الذي يشعر به المقاتل الأجنبي واقع غاية في الأهمية. وقال الرئيس السابق لمسجد بريكستون في لندن، عبد الحق بكر، الذي يركز على نبذ التطرف منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي: "أنا أعرف بعض الأفراد الذين عادوا وكانوا قد شاركوا في القتال أو انخرطوا في خلايا إرهابية". وأردف بكر قائلاً بإصرار: "إن مدة إقامتهم في الخارج وأعمال العنف والظلم التي شهدتها بعضهم تُرتكب بأيدي الناس الذين كانوا يدعمون، جعلتهم يراجعون معنى العدالة في بلدانهم... وبدأوا يفهمون الروايات المعاكسة لتلك المتطرفة التي كانت لديهم في الأصل. وأصبح لهذه الروايات معنى". وأضاف قائلاً: "إن غالبيتهم قد عاد في وقت لاحق واندمج في المجتمع مرة أخرى".<sup>28</sup>

من شأن هذه السياسات أيضاً أن تقلل من احتمال قيام أفراد عائلات المقاتلين الأجانب بالتحدث إلى السلطات، خشية تجريم أقاربهم وإدانتهم. ويمكن أن يكون هذا صحيحاً بشكل خاص عندما تقوض السياسات المتشددة مصداقية المجالس والهيئات المحلية داخل المجتمعات المعرضة للخطر. وفي العام 2009، على سبيل المثال، قالت مجلة ذي إيكونوميست على موقعها الإلكتروني إن الاستراتيجية البريطانية لمكافحة الإرهاب قد "سممت العلاقات بين الحكومة المركزية والمجالس المحلية... والبعض يقول إنه يجري إرغام المجالس على تنفيذ برامج "مجتمع" إلا أنها في الحقيقة أعمال شرطية واستخباراتية مؤهولة إلى حد كبير".<sup>29</sup>

وحتى لو تم قبول طلب مقاتل أجنبي للعودة إلى بلاده في المملكة المتحدة، فإن مشاركته السابقة في أنشطة مشبوهة تجعله مرشحاً للخضوع إلى إجراءات التحقيق ومنع الإرهاب (TPims). لقد وضعت هذه الإجراءات في شهر يناير 2012، ويجري تنفيذها عموماً على الأفراد الذين تجد السلطات نفسها غير قادرة على توجيه تهمة إليهم أو تحيلهم لعدم كفاية الأدلة. ويستمر العمل بإجراءات التحقيق ومنع الإرهاب لفترة عامين، وهي "تشمل وضع علامات إلكترونية، وتقديم التقارير بصورة منتظمة إلى الشرطة، والابتعاد عن أماكن معينة ومحددة بإحكام، والمنع من السفر إلى الخارج. ويجب أن يظل المشتبه به مقيماً في بيته وألاً يغادره ليلاً، ربما لمدة تصل إلى 10 ساعات".<sup>30</sup> ولكن هذه الإجراءات منقوصة ويمكن خرقها. وعلاوة على ذلك، فإن دورها في توليد السخط داخل المجتمع الإسلامي قد جرى تأكيده على نطاق واسع.<sup>31</sup>

ومن أجل تقييد حرية سفر المقاتلين الأجانب المحتملين، ركزت دول أوروبية أخرى بشكلٍ مماثل على تقييد استخدام وثائق السفر الشخصية أو سحبها من أصحابها. وتحتفظ هولندا بالحق القانوني في سحب الجنسية من المدانين الإرهابيين ثنائيي الجنسية، في حين تحتفظ الحكومة الألمانية بالقدرة على مصادرة وثائق السفر من أي نوع، إذا ما جرى الاشتباه بفردي في أنه يشكل تهديداً للأمن القومي.<sup>32</sup> وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الأسترالية تدرس وضع تشريعاتٍ للسماح بإسقاط الجنسية عن ذوي الجنسية المزدوجة المتورطين في أنشطة إرهابية، علماً بأن 100 من مواطنيها، ممن هم على صلة بالصراعات في سوريا والعراق، قد ألغيت جوازات سفرهم منذ العام 2011.<sup>33</sup>

أما في الولايات المتحدة، فقد جرى تقديم اقتراح لإلغاء نظام الإعفاء من التأشيرات، لأنه يتيح حالياً للمقاتلين الأجانب من الأوروبيين السفر إلى أمريكا بدون تأشيرة.<sup>34</sup> وفي ظل النظام الحالي، يعتمد الأمن الداخلي الأمريكي بشكلٍ كبير على قاعدة بيانات هويات الإرهابيين التي تتوسع باستمرار، وقاعدة بيانات فحص الإرهابيين، وأنظمة قوائم الممنوعين من السفر الجوي.

<sup>26</sup> "Factsheet - Temporary Passport Seizure"، قانون مكافحة الإرهاب والأمن، وزارة الداخلية، 3 ديسمبر 2014.

<https://www.gov.uk/government/publications/factsheet-temporary-passport-seizure>

<sup>27</sup> جريف وايت، "Westerners fighting in Syria disillusioned with Islamic State but can't go home"، واشنطن بوست، 12 سبتمبر 2014.

[https://www.washingtonpost.com/world/europe/westerners-fighting-in-syria-disillusioned-with-islamic-state-but-cant-go-home/2014/09/11/cdad12c-2c27-47c4-8258-b053e45c0852\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/world/europe/westerners-fighting-in-syria-disillusioned-with-islamic-state-but-cant-go-home/2014/09/11/cdad12c-2c27-47c4-8258-b053e45c0852_story.html)

<sup>28</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع عبد الحق بكر، مارس 2015.

<sup>29</sup> "How the government lost the plot"، ذي إيكونوميست، 26 فبراير 2009، <http://www.economist.com/node/13186100>

<sup>30</sup> "Q&A: TPims explained"، BBC، 4 نوفمبر 2013، <http://www.bbc.com/news/uk-24803069>

<sup>31</sup> "Mohammed Ahmed Mohamed 'breached TPims before'"، BBC، 8 نوفمبر 2013، <http://www.bbc.com/news/uk-24868258>

<sup>32</sup> "Addressing the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon from a European Union Perspective"، المركز العالمي حول الأمن التعاوني، الأمن الجماعي الإنساني، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي، ديسمبر 2014، [http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2014/12/Dec2014\\_EU-FTFS\\_GCCS\\_HSC\\_ICCT.pdf](http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2014/12/Dec2014_EU-FTFS_GCCS_HSC_ICCT.pdf)

[EU-FTFS\\_GCCS\\_HSC\\_ICCT.pdf](http://www.globalcenter.org/wp-content/uploads/2014/12/Dec2014_EU-FTFS_GCCS_HSC_ICCT.pdf)

<sup>33</sup> "Australia to toughen citizenship laws to combat"، BBC، 23 فبراير 2015، <http://www.bbc.com/news/world-australia-31579804>

<sup>34</sup> برايان مايكل جنكنز، "When Jihadis Come Marching Home"، راند، 19 نوفمبر 2014.

[http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE130-1/RAND\\_PE130-1.pdf](http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE130-1/RAND_PE130-1.pdf), 2



ولكن حتى هذه فشلت في منع المواطن الأمريكي والعضو في تنظيم القاعدة، منير محمد أبو صالح، من العودة من سوريا إلى الولايات المتحدة قبل تنفيذه عملية انتحارية في محافظة إدلب السورية في شهر مايو 2014.<sup>35</sup>

ورغم أن عدد الأمريكيين الذين سافروا إلى سوريا والعراق أقل من عدد الأوروبيين، إلا أن مشكلة تحديد الهوية تبقى قائمة، إلى جانب جمع الأدلة الملزمة قانونياً حول النشاط الإرهابي. وفي حين أن قانون الحياد الذي أصدرته الولايات المتحدة في العام 1794 - الذي يمنع الأمريكيين من الانخراط في عمليات مسلحة ضد دول لا تكون حكومة الولايات المتحدة في حالة حرب معها - قد يحظر من الناحية التقنية على مواطني الولايات المتحدة القتال في سوريا والعراق، علماً بأن هذا يتناقض مع الواقع الأخلاقي لدعم الحكومة الأمريكية المعلن للثورة في سوريا.

وعلى مستوى داخلي أوسع نطاقاً، قامت السلطات الأوروبية بحظر المنظمات الإسلامية التي يشتهب في أنها تعمل على تسهيل السفر إلى سوريا والعراق لغايات تتعلق بالإرهاب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حظر تنظيم "ملة إبراهيم" في ألمانيا في العام 2012، ومجموعة "الحاجة إلى الخلافة" في المملكة المتحدة في العام 2014، وتنظيم "الشريعة بلجيكا" في بلجيكا في العام 2015.

وفي نطاق مكافحة تمويل الإرهاب، وُضعت قيود أكثر تشدداً على عمل الجمعيات الخيرية الإسلامية والمنظمات غير الحكومية وعلى أنشطتها المالية. وكان هذا الإجراء بداية لتقييد الأنشطة المشروعة وإبعاد مجموعات من المجتمع الإسلامي التي كان يمكن أن تكون شريكاً قيماً في مكافحة التطرف.<sup>36</sup> وعلاوة على ذلك، من المرجح أن ذلك قد حد من المساحة المتاحة أمام الشبان المسلمين للقيام بأعمال بناء من أجل مساعدة السوريين المحتاجين.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى دولي، فإن "التوصية الثامنة" لفريق العمل المكوّن من 36 عضواً، والمعني بالإجراءات المالية قد "وضع معايير عالية بشكل غير متناسب بخصوص

الشفافية والتقارير المالية" على المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يُنظر إليها على أنها "عرضة للاختراق وتسلل الإرهابيين" من دون "أي أدلة دامغة توضح الحاجة إلى مثل هذا الاستهداف العام".<sup>37</sup>

كما أدت الأهمية التي اكتسبها الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعية في تسهيل نشر التطرف وتجنيد الإرهابيين إلى سوريا والعراق إلى تشديد المراقبة المحلية، مما أثار قضية الحرية مقابل الأمن. وعقب تحذير في يناير 2015 من قبل رئيس جهاز المخابرات الداخلي البريطاني (MI5) بأن هناك حاجة إلى مزيد من "القدرات القوية" لمراقبة اتصالات الإرهابيين، تعهد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون بتعزيز نطاق المراقبة الإلكترونية في حالة فوزه في الانتخابات الوطنية للمملكة المتحدة في مايو 2015.<sup>38</sup> وأثار تعهد كامرون إعلانات غاضبة من عدد من أبرز الهيئات الإسلامية في بريطانيا. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى العلاقة المشحونة بين سياسات مكافحة الإرهاب والمجتمع الإسلامي.

ويمكن اختبار هذه العلاقة الآن في فرنسا، حيث يبدو أنه سيتم اعتماد قوانين مراقبة صارمة وذات طبيعته عداوية جديدة. فمن بين أمور أخرى، ستشمل هذه القوانين حث شركات الإنترنت على السماح لهيئات الاستخبارات باستعمال أجهزة تسجيل معقدة لتسجيل جميع البيانات الفوقية (التي تتعلق بجمع بيانات أخرى) والمعلومات المتبادلة عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني في كل فرنسا.<sup>39</sup>

وعلى الرغم من استحالة القياس، فمن المرجح أن التشريعات المتشددة والتي تركز على الجانب الأمني قد منعت بشكل مباشر وردعت تهديدات محتملة متعلقة بالمقاتلين الأجانب على المدى الفوري، وبخاصة من خلال جعل عودة المقاتلين الأجانب إلى ديارهم أمراً صعباً. ولكن، من المحتمل أيضاً أن الاستراتيجيات المتشددة قد ردعت عودة المقاتلين الأجانب غير الخطرين ممن يمكن أن يشكّلوا مصادر استخباراتية لا تقدر بثمن أو أدوات لنزع الشرعية عن منظمات إرهابية مثل القاعدة والدولة الإسلامية. كذلك، لا يوجد دليل على أن السياسات المتشددة أبطأت معدلات سفر المقاتلين الأجانب إلى

<sup>35</sup> مايكل س. شميت ومارك مازيتي، "Suicide Bomber From U.S. Came Home Before Attack"، ذا نيويورك تايمز، 30 يوليو 2014، [http://www.nytimes.com/2014/07/31/us/suicide-bomber-from-us-came-home-before-attack.html?\\_r=0](http://www.nytimes.com/2014/07/31/us/suicide-bomber-from-us-came-home-before-attack.html?_r=0)

<sup>36</sup> "Addressing the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon"، 8.

<sup>37</sup> بيبي فان جنكل، "The New Security Council Resolution 2178 on Foreign Terrorist Fighters: A Missed Opportunity for a Holistic Approach"، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، لاهاي، 3 أكتوبر 2014، <http://icct.nl/publication/the-new-security-council-resolution-2178-on-foreign-terrorist-fighters-a-missed-opportunity-for-a-holistic-approach>

<sup>38</sup> مايكل هولدن، "UK spies not reading everyone's emails but need to be more open: lawmakers"، رويترز، 12 مارس 2015، <http://uk.reuters.com/article/2015/03/12/uk-britain-security-privacy-idUKKBN0M811B20150312>

<sup>39</sup> ليزي ديردن، "French parliament approves 'intrusive' surveillance laws after Charlie Hebdo attack"، ذي انديبننت، 6 مايو 2015، <http://www.independent.co.uk/news/world/europe/french-parliament-approves-intrusive-surveillance-laws-after-charlie-hebdo-attack-10228206.html>

الخارج، مع خمسة بريطانيين يسافرون إلى سوريا أسبوعياً في شهر أبريل 2015.<sup>40</sup>

والأهم من ذلك، تشرعن هذه السياسات التلميح بأن المقاتلين الأجانب مذنبون دوماً، من غير أي تقدير لدوافعهم أو ظروفهم الفردية. وقد تحدث ريتشارد باريت، المدير السابق لإدارة مكافحة الإرهاب بجهاز الاستخبارات السرية (MI6) في المملكة المتحدة، عن هذا قائلاً: "إنه لمن واجب السياسيين كقادة الحفاظ على القيم التي يقوم عليها المجتمع وتعزيزها. ومن غير المقبول أن تعطي الإرهاب انتصاراً يقيّد حرية التعبير لدينا، وحرية التنقل، والحق في محاكمة عادلة علنية... لن يُهزم الإرهاب من خلال التدابير الأمنية وحدها، وجاذبيته يجب أن تُفهم ويتم خفضها بتدابير هادفة تجعل خيارات أخرى أكثر جاذبية".<sup>41</sup>

### إعادة التوجيه والدمج (السياسات الليبرالية)

ضمن توجه أوسع من التدابير المشددة التي تركز على الأمن، اعتمدت بعض الحكومات توجهات ليبرالية في التعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين. وفي حين أنه لا بد للمقاتلين العائدين أن يمتثلوا أمام العدالة إذا ثبت بالدليل الواضح أنهم انضموا أو تدرّبوا أو قاتلوا مع أو قدموا الدعم إلى منظمة إرهابية محظورة، "فال مواطن في الدولة الديمقراطية الحديثة التي يحكمها القانون... يجب أن يُعطى الفرصة لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع"، بحسب بريين بيرتلسن، أستاذ علم النفس في جامعة آرهوس في الدنمارك.<sup>42</sup> وبعبارة أخرى، هؤلاء الأفراد لديهم الحق في أن "يُعاد توجيههم" بعيداً عن مساهمهم السابق نحو المزيد من الأنشطة المشروعة.

ومن أجل أن يكون هذا النهج فعالاً، لا بد من إجراء عملية تقييم فردية لكل واحد من المقاتلين الأجانب العائدين يُفهم من خلالها الدوافع للمغادرة والعودة. ففي حين قد يكون بعضهم قد سعوا، على وجه التحديد، إلى الانضمام إلى تنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية، قد يكون آخرون قد سعوا لحماية المدنيين من القمع أو الانضمام إلى مجتمع إسلامي يتصوره في أذهانهم. وقد يكون بعضهم الآخر قد سافر بدافع المغامرة

بكل بساطة، في حين يمكن أن يكون قد سافر آخرون لتقديم المساعدة الإنسانية، قبل أن يجدوا أنفسهم في صفوف المقاتلين. ومهما كان الدافع الأولي، سيُشعر بعض المقاتلين بخيبة أمل بسبب الصراع أو ديناميكياته أو خبرتهم الشخصية، وبالتالي، يقررون الانشقاق والعودة إلى الوطن، وغالباً ما يضعهم هذا القرار في خطر كبير.

ونتيجة لذلك، فإن بعض العائدين يحتفظ بإمكانية إعادة الدمج في المجتمع الغربي، والبعض الآخر تتطلب حالته إعادة التأهيل والرعاية النفسية. وقبل كل شيء، لا ينبغي بالضرورة معاملة كل مقاتلٍ عائد على أنه شخصٌ متطرفٌ مدى الحياة، بل كعضو يُحتمل أن تكون له قيمة في مجتمع موطنه الأصلي. وكما أوضح تقريرٌ تسرب من وحدة العلوم السلوكية التابعة لـ (MI5) في العام 2008، "إنهم أبعد ما يكونون عن التعصب الديني، فعددٌ كبير من المتورطين في الإرهاب لا يمارسون دينهم بشكلٍ منتظم. والكثير منهم يفتقر إلى المعرفة والثقافة الدينية... بل يمكن اعتبارهم من المبتدئين دينياً".<sup>43</sup> وفي الوقت نفسه، وصف عالم الأثنوبولوجيا، سكوت أتران، المقاتلين الأجانب بأنهم: "يشعرون بالملل، ولا عمل منتظم لهم، أو يحملون مؤهلاتٍ عالية ومرتاحون (شباب أو نساء)، والجهاد يمثل المساواة بنظرهم كفرصة عملٍ متساوية للجميع، مع عوامل أخرى مثيرة ومجيدة ورائحة".<sup>44</sup> ونتيجة لذلك، من فإن الهوية الدينية المستتيرة والأكثر شمولاً يمكن في الواقع أن تكون عائقاً حاسماً أمام التطرف العنيف،<sup>45</sup> في حين أن فهماً أكبر لدوافع المقاتلين الأجانب يمكن أن يزود السلطات بالأدوات اللازمة لـ "إعادة توجيه" العائدين بعيداً عن التطرف العنيف.

ووفقاً لإعلانٍ جدير بالثناء صدر في نوفمبر 2013 عن شبكة التوعية ضد التطرف، فإن انتهاج سياسة فعّالة للتعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين سيتطلب إجراء "حوار ومشاركة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بدءاً من المستوى الجزئي إلى الكلي، كأفراد العائلة (المباشرين أو الأبعد)، وأفراد المجتمع وقادته ورجال الدين والمعلمين والسلطات المحلية والشرطة وأجهزة المخابرات".<sup>46</sup> لا بد أن يتضمن مثل هذا النهج

<sup>40</sup> ريتشارد كيرباج، "Twice as many UK jihadists as police thought, officials say"، ذا صندي تايمز، 19 أبريل 2015،

[http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/uk\\_news/National/Terrorism/article1546017.ece](http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/uk_news/National/Terrorism/article1546017.ece)

<sup>41</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع ريتشارد باريت، مارس 2015.

<sup>42</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع بريين بيرتلسن، مارس 2015.

<sup>43</sup> ألان ترافس، "MI5 report challenges views on terrorism in Britain"، ذا جارديان، 20 أغسطس 2008،

<http://www.theguardian.com/uk/2008/aug/20/uksecurity.terrorism1>

<sup>44</sup> بيتر ستانرز، "The politics of religious fashion and fascism"، ذا ميرمر، 15 سبتمبر 2014،

<http://murmur.dk/articles/the-politics-of-religious-fashion-and-fascism.87.html>

<sup>45</sup> المرجع نفسه.

<sup>46</sup> "The RAN Declaration of Good Practices for Engagement with Foreign Fighters for Prevention Outreach, Rehabilitation and

Reintegration"، شبكة التعريف بالتطرف، نوفمبر 2013.

<http://www.icct.nl/download/file/RAN-Declaration-Good-Practices-for-Engagement-with-Foreign-Fighters.pdf>

المتعدد المحاور عملية مكثفة ودقيقة للتعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين ضمن بيئة من التعاون والشفافية.<sup>47</sup>

لن يكون من الضروري أن تستغرق هذه العملية قدراً كبيراً من الوقت لتطويرها، حيث أن البنية التحتية على المستوى المحلي موجودة أصلاً داخل المجالس البلدية والجماعات المحلية والمنظمات الإسلامية لتمثل مرحلة التعامل الأولية، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية. وفي هذا السياق، يقترح عبد الحق بكر، الموجود في المملكة المتحدة، ما يلي:

إن عملية تسهيل أولية للمنظمات الفعالة التي لها المصداقية لمعالجة هذه القضايا هي الطريق إلى الأمام. فالعمل الأصلي لوحدة الاتصال بالمسلمين تتبادر إلى الذهن، باعتبارها مبادرة رائدة من جانب شرطة لندن، التي اتصلت بالمجتمعات الإسلامية و... اكتسبت عنصر الثقة، إذ سهّلت عمل تلك المجتمعات، مع الاعتراف بخبرتها وسجلها الحافل في معالجة هذه القضايا.<sup>48</sup>

وفي حين أن زيادة الاهتمام بمكافحة التطرف العنيف هو علامة إيجابية - لا سيما تركيز قرار مجلس الأمن الدولي 2178 على ضرورة تمكين الفاعلين المحليين للعمل على نزع التطرف - لا يزال الفكر الليبرالي يصارع ضد الرواية الأمنية السائدة.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة التطرف العنيف والتركيز على الروايات المضادة ليست بالضرورة الأولوية الأكثر أهمية، كما أن الحكومات الغربية لا تتمتع بالمصداقية لتولي قيادته. وقد يكون أعضاء محافظون ومحترمون ضمن المجتمع الإسلامي المحلي للمقاتلين الأجانب أفضل الوطاء لتنفيذ إعادة الدمج في المجتمع وإعادة التأهيل. ويوضح الدور المعلن لمرشدي برنامج "القناة" البريطاني، مثل سليمان صموئيل، هذه الإمكانية.<sup>49</sup>

لقد أعطت دولتان الأولوية لاستراتيجيات إشراك وإعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الأجانب العائدين. ففي مدينة آرهوس، ثاني أكبر مدينة في الدنمارك، انخرطت الشرطة والمجلس البلدي، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية هناك، على نطاق واسع مع المجتمعات الإسلامية،

لمنع المقاتلين الأجانب من المغادرة من خلال "برنامج الوقاية المبكرة" وتشجيع الآخرين على العودة من خلال "برنامج الخروج". وفي حين أن الدنمارك سوف تعتقل وتحاكم المقاتلين العائدين الذين تثبت مشاركتهم في الإرهاب، إلا أنها سوف تقدّم المساعدة للآخرين وتعمل على تأمين فرص العمل والسكن والتعليم والإرشاد النفسي لهم. لا ترمي هذه البرامج إلى تغيير العقيدة الإسلامية المحافظة ما دامت غير عنيفة.

إن الأستاذ بيرتلسن، الذي يُنظر لأبحاثه في "علم النفس والحياة" على نطاق واسع باعتبارها الأساس لـ "نموذج آرهوس"، مقتنع بقيمة هذا توجهه. ويقول في هذا السياق: "لقد أثبت عملي بشأن التطرف العنيف... أن المتطرفين العنيفين يمكن نزع التطرف منهم، شريطة أن يتم معالجة مخاوفهم الكبرى المتعلقة بحياة كريمة وذات مغزى، على أساس الاندماج الاجتماعي والثقافي والمجتمعي، فضلاً عن تمكينهم من المهارات الأساسية لحياة الإنسان". ويقول بيرتلسن إن من شأن توفير هذه الفرص للمقاتلين الأجانب الساخطين أن يكون له تأثيرات إيجابية لاحقة.. بعد عودتهم إلى بلادهم، "يظل هؤلاء الشباب على تواصل مع أقرانهم في مناطق القتال، ويبلغونهم أنه من الممكن العودة إلى الوطن".<sup>50</sup>

في العام 2013، شهد مسجد جرهموجفج في مدينة آرهوس مغادرة 22 من أتباعه للجهاد في سوريا، في حين لم يسافر سوى 8 أشخاص فقط من سكان المدينة في تلك السنة. وبعد اتصال فريق التوعية في آرهوس بقيادة المسجد، لم يغادر سوى عضو واحد من المسجد في العام 2014.<sup>51</sup> ومن بين سكان آرهوس الـ 33 الذين غادروا إلى سوريا والعراق منذ العام 2011، عاد 16 بتيسير من السلطات والمستشارين. ولم يرتكب أي منهم بعد ذلك جرائم خطيرة، ومعظمهم يعملون الآن أو عادوا للدراسة.<sup>52</sup>

وكذلك في ألمانيا، هناك مشروع يعرف باسم "حياة" (HAYAT) يُنفذ بالشراكة مع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين منذ يناير 2012، وذلك لعمل تقييم فردي للمقاتلين الأجانب العائدين. وعندما يكون ذلك ممكناً، يتم توجيههم من خلال عملية الإرشاد وإعادة الدمج في برلين وألمانيا الشرقية. وتؤكد مستشارة المشروع، جوليا برزك، أنه "علينا أن نفرّق بين أنواع العائدين، ونذكر أن زجهم جميعاً في السجن قد يعزز في الواقع من التطرف. فنحن بحاجة إلى فتح بعض الأبواب من أجل تأمين مخارج".<sup>53</sup>

<sup>47</sup> المرجع نفسه.

<sup>48</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع بكر.

<sup>49</sup> بن فرجسون وبيتر ووكر، "Talking and Walking - UK mentors steer young people away from radicalization"، ذا جارديان، 4 فبراير 2015، <http://www.theguardian.com/world/2015/feb/05/uk-mentors-steer-youth-away-from-radicalisation>

<sup>50</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع بيرتلسن.

<sup>51</sup> فرجسون ووكر، "Talking and Walking".

<sup>52</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع هنج مولز (مجلس آرهوس)، مايو 2015.

<sup>53</sup> جوليا برزك، "Returning from the IS - Experiences from the counseling service HAYAT-Germany"، سشهرهيتس بولتيك-بلج، 20 مارس 2015، <http://www.sicherheitspolitik-blog.de/2015/03/20/returning-from-the-is-experiences-from-the-counseling-service-hayat-germany/>

يركز النموذج المنهجي لمشروع "حياة" على عملية ثلاثية الجوانب لنزع التطرف من شأنها أن تشجع على إعادة دمج تدريجية في المجتمع:

1. الجانب العقائدي: نزع الشرعية وإبطال خطاب الجماعة الجهادية وتشجيع المقاتلين الأجانب على التصالح مع ماضيهم.
2. الجانب العملي: مساعدة المقاتلين الأجانب في العثور على عمل أو تعليم أو تدريب، وعلى إيجاد سكن لهم.
3. الجانب العاطفي: معالجة الاحتياجات العاطفية لكي يجدوا الدعم من قبل عائلاتهم وإنشاء مرجعية اجتماعية بديلة.<sup>54</sup>

ليست الدمارك وألمانيا هما الدولتين الوحيدتين اللتين تبنتا هذا النهج الليبرالي. ففي بلجيكا، تلقت هيئة التنسيق وتحليل المخاطر بكل مقاتلٍ عائد وتجري تقييماً له من أجل تحديد المسؤولية الجنائية الخاصة به أو إمكانية إعادة الدمج. وفي الواقع، تشرف استراتيجية مكافحة التطرف الوطنية في بلجيكا على أكثر من 20 فرقة عمل متعددة الأطراف على الصعيد الوطني وذلك لتنسيق التدخلات وإعادة دمج الأفراد المعرضين للخطر.<sup>58</sup> وعلى الرغم من النهج الذي يركز على الأمن في المقام الأول، يحافظ برنامج "القناة" (Channel) في المملكة المتحدة على أسلوب متعدد الأطراف، وذلك لتحديد أولئك المعرضين لخطر التطرف ووضع خطط الدعم المناسبة لحمايتهم. ومع ذلك، يفتقر البرنامج حالياً إلى سلطة واضحة للتعامل مع المقاتلين الأجانب العائدين، كما يؤكد عبد الحق بكر أنه "لم يعد هناك أي منظمات شعبية ذات سمعة طيبة تتخربط بالعمل، إما بسبب قرار شخصي أو قطع التمويل [الحكومي]".<sup>59</sup>

ومنذ أن بدأ مشروع "حياة" على العمل في مجال التطرف الإسلامي، تمت معالجة حوالي 130 حالة. وفي حين أن معظم المقاتلين كانوا من الرجال، إلا أن الأغلبية أبلغت عنهم قريباتهم، مما يؤكد على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه المرأة في كشف التطرف ومنعه من أن يؤدي إلى التشدد العنيف - وهو دور أكدته كل من مشروع "حياة" و"نموذج آرهموس". كما يطرح مشروع "حياة" نفسه بشكل واضح كأنه "درع" واقٍ بين المقاتلين الأجانب وأسرتهم من جانب والسلطات الحكومية من جانب آخر.<sup>55</sup>

وبالنظر إلى حجم قضية المقاتلين الأجانب العائدين الحالية، يبدو من المنطقي أن نعتزف بالقيمة المحتملة للأساليب الليبرالية التي تهدف إلى إعادة توجيه المتطرفين العنيفين ودمجهم في المجتمع الغربي. ولكن، إن الاعتماد الزائد على سياسات إعادة الدمج والتأهيل ينطوي على خطورة. فأن نظاماً كهذا يمكن "التحايل" عليه، مما يسمح للمقاتلين الأجانب أصحاب النوايا العدائية بالتسلل عبر الشبكة. وسيظل البعض بعد ذلك يقول إن عندما يغادر المقاتلون أوطانهم، من الأفضل إبقائهم في الخارج من أجل تجنب أي خطرٍ لا لزوم له.

وفي الوقت نفسه، لقد أظهر نظام العدالة الجنائية الألمانية أيضاً بعض التساهل، كما يتضح من حالة الألماني، كرشنك بريشا، العضو السابق في الدولة الإسلامية. فبعد عودته إلى الوطن مصاباً "بخيبة أمل وصدمة" بعد أن شهد "معاونة رهيبية"، تم تخفيض عقوبة السجن عليه من 10 سنوات إلى 3 سنوات وتسعة أشهر، في مقابل اعتراف علني وإعطاء معلومات استخباراتية عن هيكل القيادة في الدولة الإسلامية.<sup>56</sup> "نحن لا نريد تدمير مستقبله كله"، علق القاضي توماس سيجيبيل الذي ترأس هذه القضية.<sup>57</sup>

إن الحكومات الغربية، نظراً لتدخلها المحدود في الشؤون الدينية، سوف تتردد في تمكين الإسلاميين المحافظين في الداخل للعمل كرديف أيديولوجي موازن للحركات الإسلامية العنيفة. ولكن، تبقى حجة شرعية بأن الفارق الأيديولوجي بين السلفية "المهادنة" والسلفية "العنيفة" بسيط للغاية، بحيث أن الأولى - عند البعض - قد توفر المبرر اللازم للأهداف التي تتبناها الأخيرة، بما في ذلك مجموعات مثل الدولة الإسلامية.

<sup>54</sup> "Family Counselling to counter foreign fighters – Experiences from the German HAYAT Program"، حياة، مارس 2015.

<sup>55</sup> كريس فالانس، BBC، "Syria: Can UK learn from deradicalization scheme؟"، الأخبار، 9 أغسطس 2014، <http://www.bbc.com/news/uk-28686930>

<sup>56</sup> "Germany jails Islamic State jihadist Kreshnik Berisha"، BBC، الأخبار، 5 ديسمبر 2014، <http://www.bbc.com/news/world-europe-30344625>

<sup>57</sup> بن نايت، "German ISIS suspect offered shorter jail term in return for information"، ذا جارديان، 15 سبتمبر 2014، <http://www.theguardian.com/world/2014/sep/15/german-isis-suspect-shorter-jail-term-information>

<sup>58</sup> "Foreign Fighters: An Overview of Responses in Eleven Countries"، مركز الدراسات الأمنية، مارس 2014، [http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/Foreign\\_Fighters\\_2014.pdf](http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/Foreign_Fighters_2014.pdf)

<sup>59</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع بكر.



وعلاوة على ذلك، نادراً ما تعمل الحكومات الوطنية والسلطات البلدية بفائض من الموارد. لا بد لتوزيع المسؤوليات والمهام المتعلقة بالكشف، والتحقيق، والحوار، والمشاركة، وإعادة التأهيل والدمج، ما بين القطاعات الحكومية (الوطنية والإقليمية والمحلية) وغير الحكومية (المنظمات غير الحكومية والدينية ومنظمات المجتمع المدني) أن يوَقَّر قدرة موسَّعة للتعامل مع قضايا المقاتلين الأجانب. وفي هذا السياق، يقول عبد الحق بكر إنه "يجب على الحكومة والهيئات المرتبطة بها الاعتراف أنها تفتقر إلى المعرفة والخبرة... للتعامل مع هذه القضايا والتهديدات الخطيرة وأن العمل الفعال والتغيير اللاحق لا يمكن أن يتحققا إلا من قلب المجتمعات نفسها التي هي مصدر هذه التهديدات".<sup>62</sup>

وبالتالي، فإن تصميم سياسة مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف المحلي يجب ألا تُترجم إلى حالة تجريم وإدانة شاملة للجميع دون تمييز. فالسياسات المتشددة، كإلغاء جواز السفر والمراقبة الأمنية المكثفة للمجتمعات الإسلامية، لا تؤدي إلا إلى ترسيخ عقلية الضحية التي يسعى المتطرفون إلى استغلالها. وبدلاً من ذلك، يجب تمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية المحلية للتعامل مع الأفراد والمجتمعات المعرضة للخطر. ولا ينبغي بالضرورة أن يُنظر إلى العقيدة الإسلامية المحافظة بأنها تتعارض مع نزع التطرف، ولكن يمكن للسلفية المهادنة أن تمثل علاجاً فعالاً للجهاد العنيف.<sup>63</sup> وكما يشير ريتشارد باريت، "الوهابية أو السلفية لا تؤدي بالضرورة إلى العنف. من الصعب تغيير معتقدات الناس، ولكن ربما من الأسهل تغيير سلوكهم".<sup>64</sup> ويمكن للسلطات حتى أن تعكس ما يسمى "تأثير المحارب القديم" وأن تستخدم المقاتلين العائدين المصابين بخيبة أمل للعمل على تخليص الآخرين من التطرف.

أما على المستوى الدولي، فينبغي على جميع الدول المتأثرة بظاهرة المقاتلين الأجانب - أكثر من 100 دولة - مواصلة تحسين تبادل المعلومات ودمج قواعد البيانات المتعلقة

إن المقاتلين الأجانب العائدين يمثلون خطراً محتملاً بالفعل على الأمن القومي للدول الغربية، رغم أن أقلية فقط منهم كانوا فعلاً كذلك في الماضي. لا بد من ملاحقة ومحاكمة جميع المقاتلين الأجانب العائدين ممن يثبت أنه ارتكبوا أفعالاً إجرامية - كالانتماء إلى منظمة إرهابية، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، أو المشاركة في القتل وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - في مناطق الصراع الأجنبية.<sup>60</sup> ولكن، يجب أيضاً التصدي للحقيقة الصارخة حول التطرف في السجون، وذلك من خلال مشاريع مثل برنامج "Ibaana" الذي أعدته المملكة المتحدة.<sup>61</sup> وعلاوة على ذلك، لا بد أن يتم تقدير قيمة التعبير عن الندم والأسف والاعتراف بحقيقة الأعمال الجهادية المسلحة، وكذلك تزويد السلطات بمعلومات استخباراتية.

على المستوى المحلي، لا بد أن تُعطى الأولوية الرئيسية لتعزيز قدرات الاستخبارات الفردية على مستوى الدولة، بهدف تحديد تدفقات المقاتلين الأجانب المغادرين بسرعة. إن معرفة من هم بالضبط الذين غادروا البلاد سوف تحدد إلى أي مدى يجب أن تكون مراقبة الحدود المحلية قادرة على كشف عودتهم وتقييم الخطر الذي يمثلونه. في حين أن هذا لا يزال من أهم مسؤوليات الشرطة، ومراقبة الحدود، وأجهزة الاستخبارات، إلا أن القيمة الكامنة لعائلات المقاتلين الأجانب في عملية جمع المعلومات تبقى ذات أهمية حاسمة.

ومع ذلك، في البلدان التي عادة ما تفضل اتباع النهج المتشدد للتعامل مع الراديكالية والتطرف، اختارت العديد من الأسر عدم إبلاغ السلطات عن مغادرة أقاربهم. إن تمكين الأسر - وخاصة النساء - وتشجيع السلطات المحلية على العمل بشكل وثيق مع الجماعات المحلية ورجال الدين والمجتمع المدني يمكن أن يساعد في تعزيز أواصر الثقة، التي هي ضرورية لضمان تبادل المعلومات بصورة أكثر فعالية. كما أنه لا بد من الحد من الدور المهيمن بشكل علني للجهات الحكومية والأمنية في مثل هذه العمليات - لا سيما في التواصل

<sup>60</sup> إن تعريف أسلحة الدمار الشامل في إطار القوانين المحلية للعديد من البلدان هو أوسع بكثير من المواد التقليدية: الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. فعلى سبيل المثال، بموجب الفصل 113B من قانون الولايات المتحدة، إن استخدام "أي قنبلة متفجرة، حارقة، أو من الغاز السام - (1) قذيفة، (2) قنبلة يدوية، (3) صاروخ له حشوة دافعة لأكثر من أربع أونصات، (4) صاروخ له شحنة متفجرة أو حارقة أكثر من ربع أونصة، (5) لغم، أو (6) أي جهاز مماثل، من قبل مواطن أمريكي مقيم في الخارج يمكن أن يُعرف بأنه من أسلحة الدمار الشامل. وقد استخدمت هذه الفقرة لتوجيه الاتهام إلى إيريك هارون، وهو مقاتل أمريكي أُتهم بعد عودته إلى الولايات المتحدة باستخدام سلاح للدمار الشامل - في حالته، قذيفة صاروخية.

<sup>61</sup> بالنسبة للمملكة المتحدة، راجع: سيما كوتيشا، BBC، "Warning over Islamist radicalization in England's prisons"، أخبار، 7 أبريل 2015، <http://www.bbc.com/news/uk-32194671> بالنسبة لفرنسا، راجع: مايكل بيرنباوم، "French prisons, long hotbeds of radical Islam, get new security after Paris attack"، واشنطن بوست، 28 يناير 2015، [https://www.washingtonpost.com/world/europe/paris-killers-radi-2015/01/28/52271e28-a307-11e4-91fc-7dff95a14458\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/world/europe/paris-killers-radi-2015/01/28/52271e28-a307-11e4-91fc-7dff95a14458_story.html)

لألمانيا، راجع: "Prisons: centers of radicalization" دويتشه فيله، 15 يناير 2015، <http://www.dw.com/en/prisons-centers-of-radicalization/a-18192520?maca=en-rss-en-all-1573-xml-atom>.

<sup>62</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع بكر.

<sup>63</sup> راجع "Is Quietist Salafism the Antidote to ISIS?"، مدونة مركز، معهد بروكنجز، مارس-أبريل 2015، <http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/03/13-rethinking-islamism-quietist-salafis>.

<sup>64</sup> مقابلة أجراها المؤلف مع باريت.

الديناميكيات المحلية، وكذلك الغضب والإحباط حول قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية، يجب أن تُؤخذ في الاعتبار على قدم المساواة عند النظر في مكافحة التطرف.

وفي نهاية المطاف، لا تمثل قضية المقاتلين الأجانب تهديداً أمنياً على المدى القريب فحسب، بل أيضاً تحدياً على المدى الطويل. إن وقف تدفقات المقاتلين إلى الخارج أمرٌ بالغ الأهمية، ولكن التعامل مع العائدين قد يكون عنصراً حاسماً في تحقيق هذا الهدف. إنَّ مكافحة التطرف وتجنيد المقاتلين ليسا إلا معركة قيم بشكلٍ أساسي. فلا يجب على الحكومات - والمجتمعات - الغربية أن تعتبر أنَّ المقاتلين الأجانب العائدين هم متشابهون ولا أن تعاملهم بنفس الطريقة. ويمكن القول إن الخطر الأكثر إلحاحاً اليوم على أمن الدول الغربية يتمثل في الهجمات التي ينفذها أفرادٌ في الداخل ممن يعملون بصفة انفرادية، والتي لا تحتاج إلى خبرة مقاتل أجنبي أو تدريب عسكري، بل مجرد العزم على القتل وزرع الرعب. إنَّ اعتماد أساليب أكثر ملائمة وفعالية للتعامل مع قضية المقاتلين الأجانب، سيساهم بشكل أو بآخر في تثبيط مثل هذه التهديدات المحلية التي لا يمكن التنبؤ بها ومنع ظهورها.

بالمقاتلين والإرهاب. وقد تحسنت هذه الأمور بشكل ملحوظ منذ العام 2011، مع العمل ذي الصلة الذي قام به كلٌّ من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، وفريق المنتدى العامل على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مكافحة الإرهاب، والصندوق العالمي لإشراك المجتمع والمرونة، ومشروع شبكة التعريف بالتطرف (RAN) المدعوم من قبل الاتحاد الأوروبي، وهي كلها جهاتٌ تستحق الثناء. كما وأنَّ قرار مجلس الأمن الدولي 2178 الذي سعى أيضاً إلى وضع نهجٍ أكثر شمولية لمواجهة التطرف هو خطوة في الاتجاه الصحيح.

ولكن، لا بد من فهم أفضل ومتعدد التخصصات للأسباب والدوافع وعوامل الدفع والجذب، من أجل فهم ديناميكيات التطرف وتجنيد المقاتلين الأجانب بشكل أفضل. كما وأنَّ قيام مبادرات مكافحة التطرف العنيف (CVE) بتطوير خطاب أيديولوجي مضاد لهو أمرٌ مهم حقاً، ولكن عوامل 'الدفع' المتعلقة بالاعتبارات المحلية هي بالأهمية نفسها. فالجماعات المتطرفة، مثل الدولة الإسلامية، استغلت بنجاح همهمات السخط، والتوترات بين الطوائف، والإحساس بأن تكون الضحية لدى المجتمعات المسلمة في الغرب. إن مثل هذه



## نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحويلات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (VI) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤتمرات مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

## منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

المقاتلون الأجانب العائدون: تجريمهم أم إعادة دمجهم؟  
موجز السياسة، تشارلز ليستر

أهمية بيوت الحكمة: مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي  
موجز السياسة، سلطان بركات وسانسوم ميلتون

الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية  
دراسة تحليلية، ناصر التميمي

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2015  
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكات الصين والشرق الأوسط  
موجز السياسة، تشاولينغ فنغ

الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح  
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية  
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق  
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استبيانان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر  
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال  
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار  
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية  
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات  
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014  
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط  
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا  
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟  
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟  
دراسة تحليلية، مونيك ماركس